

Distr.: General
17 July 2013
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الاثنين، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فيرونا (رومانيا)

المحتويات

المناقشة العامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-31569 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

المسائل العامة المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية
(تابع)

١ - السيد مارتان (سويسرا): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كانت أساسية في حماية البشرية من هذه الأسلحة، غير أنها تواجه الآن تحديات عديدة. ذلك أن الكثير من الالتزامات الناشئة عنها لم يتم الوفاء بها إلا جزئياً كما أن التقدم المحرز عبر أعمدها لم يكن متساوياً، ولا سيما في مجال تنفيذ خطة العمل التي اعتُمدت في مؤتمر الأطراف الاستعراضي عام ٢٠١٠.

٢ - وتابع قائلاً إنه رغم ما أحرز من تقدم في مجال عدم الانتشار وفي استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ظل التقدم في مجال نزع هذه الأسلحة ضئيلاً لا يُذكر. وما لم يتحقق تقدم ملموس في ذلك المجال بحلول موعد الدورة الثالثة للجنة في عام ٢٠١٤، سوف تُصبح مصداقية المعاهدة ذاتها موضع شك.

٣ - ولذلك فإن وفد بلده يطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشارك في جهود نزع السلاح، مثلما فعلت في المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقود في أوصلو في شهر آذار/مارس ٢٠١٣. كما ينبغي أن تشارك الدول الأطراف في الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بنزع السلاح النووي الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٧/٥٦ وفي الاجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي المقرر عقده في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٤ - وأعلن أن ارتفاع حدة التوترات الناجم عن أنشطة الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يُبرز الحاجة إلى نظام عدم انتشار يكون

متينا وعالمي الشمول. وتدعو حكومة بلده جمهورية إيران الإسلامية إلى احترام التزاماتها الدولية، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى العودة إلى الانضمام إلى نظام عدم الانتشار الذي أنشأته المعاهدة.

٥ - وأضاف أن اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها ينبغي أن تُصبح المعيار القياسي للضمانات. ولذا فإن حكومة بلده تؤيد جهود الوكالة الدولية الرامية إلى إقامة نظام ضمانات يكون أقل ميكانيكية ويُعنى باستيعاب ما تنفرد به كل دولة من خصائص. وقد أصدرت حكومة بلده مبادرات لمساعدة الوكالة الدولية في تركيز عملها على المجال الذي تمس الحاجة فيه إلى جهودها ودعا جميع الدول إلى أن تقدم لها الدعم تحقيقاً لهذه الغاية.

٦ - وأعرب عن أسف حكومة بلده لتأجيل المؤتمر المقترح بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي كان مقرراً عقده عام ٢٠١٢. وقال إن الحجج التي سبقت ضد إقامة هذه المنطقة غير مقنعة وخاصة بالنظر إلى الشواغل المعرب عنها إزاء الاستخدام الممكن للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. لذلك تطلب حكومة بلده من كل دول المنطقة أن تشترك في حوار فيما بينها وتدعو الدول مقدمة القرار بشأن الشرق الأوسط الصادر في عام ١٩٩٥ عن مؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة إلى أن تعمل بقدر أكبر من التصميم على الوفاء بالتزاماتها.

٧ - وتطرق إلى الحادثة التي وقعت في محطة فوكوشيما دايتشي النووية لتوليد الكهرباء في اليابان عام ٢٠١١، فقال إنها تؤكد ضرورة وجود سياسة عامة تجعل السلامة النووية اشتراطاً مطلقاً. كما أن حكومة بلده دعت في محادثات أيلول/سبتمبر عام ٢٠١١ المتعلقة بخطة عمل الوكالة الدولية

تتفق على نموذج لإبلاغ موحد لتعزيز المزيد من الشفافية،
تمشيا مع العمل ٢١ من خطة عمل عام ٢٠١٠.

١١ - وأعرب عن أسف حكومة بلده إزاء عدم قيام مؤتمر
نزع السلاح بفتح باب التفاوض بشأن معاهدة لوقف
الإمداد بالمواد الانشطارية الذي هو أمر جوهري للقضاء
على الأسلحة النووية. وينبغي أن تُعلن الدول الحائزة
للأسلحة النووية، ريثما يتم الشروع في هذه المفاوضات،
حظرا طوعيا على إنتاج المواد الانشطارية لهذه الأسلحة.

١٢ - وأضاف أن الجمعية العامة كانت قد أعربت عن
شواغل في هذا الخصوص باتخاذها القرار ٦٧/٥٣ الذي
أنشأت بموجبه فريق خبراء حكوميين لتقديم توصيات بشأن
معاهدة لوقف إمداد المواد الانشطارية، وفي القرار ٦٧/٥٦
الذي أنشأ فريقا عاملا مفتوح باب العضوية بشأن نزع
السلاح النووي. وقد أيدت حكومة بلده القرارين وسوف
تشارك لا في الفريق العامل فحسب، بل وفي الأعمال
التحضيرية لفريق الخبراء الحكوميين كذلك دعما لتنفيذ خطة
عمل عام ٢٠١٠ من أجل حقن عمل المؤتمر بزخم جديد.

١٣ - ثم أعلن عن ترحيب حكومة بلده بتصديق كل من
تشاد وبروني دار السلام لمعاهدة الحظر الشامل لتجارب
الأسلحة النووية غير أنه أعرب عن خيبة أملها العميق إزاء
عدم نفاذ المعاهدة بعد. وذكر أن بلده يحث الدول العاملة
بموجب المرفق ٢ المتبقية، على ان تصدق على المعاهدة دون
إبطاء بحيث يمكن بدء نفاذها. وبانتظار ذلك، ينبغي للدول
الحائزة للأسلحة النووية أن تُعلن حظرا اختياريا على
التجارب. وتُعرب حكومة بلده عن قلقها من جراء
ما لاستخدام الأسلحة النووية من عواقب على الإنسانية،
على النحو الذي نوقشت به في المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية
للأسلحة النووية المعقود في أواسل في آذار/مارس ٢٠١٣،

للطاقة الذرية المتصلة بالسلامة النووية إلى تشديد الالتزامات
في هذا الشأن. كذلك ينبغي تعزيز نظام استعراض الأنداد
عن طريق إجراء المزيد من عمليات التفتيش المنتظمة بغية
التخفيف من احتمال وقوع حوادث من هذا القبيل. ثم حث
جميع الدول الأطراف على تنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية
للطاقة الذرية واتفاقية السلامة النووية.

٨ - واختتم بيانه بذكر أن حكومة بلده قدمت تقريرها
عن تنفيذ خطة العمل المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة
لعام ٢٠١٠ وحث جميع الدول الأطراف على أن تحذو
حذوها.

٩ - السيد **وولكوت** (أستراليا): قال إن الدول الأطراف
ينبغي أن تركز على تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ التي
تتضمن تدابير ترمي إلى تحقيق هدف المعاهدة المتمثل في عالم
خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق أعلن أن حكومة
بلده انضمت إلى تسع دول أطراف أخرى غير حائزة
للأسلحة النووية في إطلاق "مبادرة عدم الانتشار ونزع
السلاح" التي قدمت سبع ورقات عمل إلى الدورة الراهنة
للجنة تناول تقليص دور الأسلحة النووية والأسلحة النووية
غير الاستراتيجية، ومعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة
النووية، والقيود على الصادرات، وتأكيدات الأمن السليبي،
والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتعليم نزع السلاح،
والتطبيق الأوسع للضمانات.

١٠ - ومضى قائلاً إنه رغم ما تبذله الدول الحائزة
للأسلحة النووية من الجهود التي تستحق الثناء للوفاء
بالتزاماتها في مجال نزع السلاح، فإنه يلزمها أن تفعل المزيد
لإزالة الأسلحة النووية على نحو لا رجعة فيه، وشفاف،
وقابل للتحقق منه. كما ينبغي أن تقلل من أهمية هذه
الأسلحة في سياساتها العامة العلنية. وينبغي لهذه الدول أن

بالإفشاء إلى الحرب. وأصبح نزع السلاح النووي الذي تتولى الدول الحائزة للأسلحة النووية في المقام الأول المسؤولية عن تحقيقه هدفاً مشتركاً. ورغم الجهود التي تستحق الثناء والتي تبذلها تلك الدول في ذلك المجال، فإن الأمر يتطلب مزيداً من الإجراءات الملموسة القابلة للتحقق منها. ولذا ينبغي تشجيع الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد على الانضمام إليها، لأن من شأن الانضمام العالمي أن ييسر العمل على تحقيق هذا الهدف المشترك. وحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية، ولا سيما الدول المتبقية العاملة بموجب المرفق ٢، على تصديقها ليتسنى بدء نفاذها. وريثما يتم ذلك ينبغي أن تمتنع الدول عن إجراء التجارب النووية.

١٨ - ونظراً إلى أن المعاهدة لا تتضمن أحكاماً تمنع غير الدول من الجهات الفاعلة من حيازة التكنولوجيا النووية، تؤيد حكومة بلده المقترحات الرامية إلى زيادة أمن المواد والمنشآت النووية عن طريق الامتثال للصكوك الدولية وتعزيزها، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتطوير قدرات الكشف والتحقيق، والمزيد من تبادل المعلومات فيما بين الدول، والتحقق الفعال.

١٩ - وتابع قائلاً إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن يعزز، كما ينبغي أن تعتمد جميع الدول البروتوكول الإضافي النموذجي للوكالة الذي ينبغي تحديثه وتعزيزه باستمرار. كما ينبغي تدعيم الوكالة الدولية ذاتها وزيادة ميزانيتها العادية للسماح بتخطيط أنشطة في الأجلين المتوسط والطويل، وتعزيز نظام ضماناتها، وتوسيع مجال تعاونها التقني.

٢٠ - وفيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، يجب تزايد موارد برنامج الوكالة للتعاون التقني، وأن تكون هذه الموارد مؤكدة وقابلة للتنبؤ بها وكافية بحيث تتيح

ولذا فنهني ترحب بالعرض المقدم من حكومة المكسيك بعقد مؤتمر متابعة بشأن هذه المسألة.

١٤ - ورغم أن للدول الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فإن هذا الاستخدام يجب أن يكون مدعوماً بضمانات بمنع انتشار الأسلحة النووية. وقال إن حكومة بلده تدعو إلى اعتماد بروتوكولات إضافية ملحقمة باتفاقيات الضمانات بين الدول والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أجرت اتصالات مع الدول التي لم تُبرم بعد مثل هذه البروتوكولات ونهي على استعداد لمساعدة تلك الدول في تنفيذ البروتوكولات.

١٥ - وأعرب عن أسف حكومة بلده لأنه لم يتم عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهي تدعو دول تلك المنطقة إلى العمل مع الجهة الميسرة على كفاءة عقد مؤتمر في هذا الشأن في أقرب موعد ممكن.

١٦ - وأعلن أن حكومة بلده تدين قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بإطلاق صاروخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وبإجراء تجربة نووية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣)، وكذلك لنظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ولمعاهدة الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية. وهي تدعو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لوقف استفزازاتها والتقييد بالتزاماتها الدولية. واختتم بيانه بدعوة جمهورية إيران الإسلامية أيضاً إلى التعاون الكامل وغير المشروط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاشتراك مع المجتمع الدولي في بناء الثقة في الطابع السلمي المحض لبرنامجها النووي.

١٧ - السيد رومان - موررو (بيرو): قال إن تنفيذ المعاهدة بات ضرورة جوهرياً لكون التوترات الأخيرة تهدد

٢٣ - وبما أن للمعاهدة آثارا عالمية على الأمن الدولي في مجالات مختلفة، بما في ذلك البيئة، والإرهاب، ومنع الحوادث النووية وإدارتها، ومناولة المواد النووية، فإن نتائج العملية الاستعراضية سوف تكون لها مضاعفات عالمية. واختتم بيانه بإعلان التزام حكومة بيرو بهذه العملية.

٢٤ - السيدة تان يوان (سنغافورة): قالت إن نظام المعاهدة يتعرض للإجهاد لأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ترفض الانضمام إلى المعاهدة، ولأن دولة طرفا قد انسحبت من المعاهدة ولكنها تحتفظ بسلحتها النووي، ولأن بعض الدول الأطراف تعمل على حيازة تكنولوجيا الأسلحة النووية أو تنقل المواد أو الخبرات النووية إلى دول غير أطراف في المعاهدة. ومع ذلك تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية النظام الوحيد شبه العالمي المتاح لعدم الانتشار.

٢٥ - وفيما يتعلق بترع السلاح ذكرت أنه ما زال على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تُنجز الكثير لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى كونها تعمل على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وأعربت عن أسف حكومة بلدها لفشل مؤتمر نزع السلاح في اعتماد برنامج عمل له، وإزاء الأزمة المستعصية التي يواجهها في الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف الإمداد بالمواد الانشطارية. وأعلنت أن معاهدة الحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية تظل أساسية في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره وقد طال انتظار بدء نفاذها. وأعربت عن ترحيب حكومة بلدها بتصديق تشاد وبروني دار السلام على المعاهدة وحثت جميع الدول، وخاصة العاملة بموجب المرفق ٢، على الحدو حذوهما.

٢٦ - وتابعت قائلة إن سنغافورة تحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على توقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب

مساعدة البلدان النامية في تطوير الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض المدنية. وذكر أن حكومة بلده تعمل من خلال تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تطوير الطاقة النووية لاستخدامها في تطبيقات رئيسية مثل استخدام الأشعة السينية في مشاريع هياكل أساسية ضخمة واستخدام الإشعاع لغرض حفظ الفواكه والخضروات وتعليقها وفي مكافحة السرطان. وسوف تقوم بالنظر في مقترحات، تُقدّم داخل إطار الوكالة الدولية، لكفالة الحصول على إمداد مأمون من الوقود النووي، بما في ذلك عن طريق الإدارة المتعددة الأطراف لمصارف الوقود، بغية إنشاء آلية غير تمييزية تمثيا مع أحكام المعاهدة.

٢١ - وأضاف أن بيرو، باعتبارها دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو التي أقامت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تعتقد بأن الأمر يتطلب تدابير لزيادة التعاون بين دول المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهو ما يدعم نظام عدم الانتشار النووي. كما أنها تأسف لعدم انعقاد مؤتمر في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفق ما اقترحته الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠. وترى بيرو أن مثل هذا المؤتمر ينبغي أن يُنظّم في أقرب موعد ممكن.

٢٢ - وتحدثت عن حق الدول في الانسحاب من المعاهدات فقال إن هذا الحق معترف به في صكوك قانونية دولية، وبالأخص في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩. ورغم ذلك، فإن قلقا يساور حكومة بلده من جرّاء سلوك دول معينة طوّرت التكنولوجيا النووية بحجة أنها سوف تُستخدم في الأغراض السلمية ولكنها انسحبت فيما بعد من المعاهدة متجاهلة التزامها بعدم الانتشار ونزع السلاح.

بالمسؤوليات التي تستتبع ذلك الحق وتوفر تأكيدات بأن برامجها النووية مقصودة للاستخدام في الأغراض السلمية. واحتتم بالقول إن على كل الجهات الفاعلة في الصناعة النووية أن تحافظ على أعلى مستويات السلامة والأمن لكفالة استدامة الطاقة النووية.

٣٠ - السيد بريتش (تركيا): قال إن قدرة المجتمع الدولي على مواجهة التحديات للسلم والأمن تعتمد على استفادته على أفضل وجه من منتديات مثل عملية استعراض المعاهدة. وذكر أن حكومة بلده ملتزمة باستتصال شأفة الأسلحة النووية وأن سياساتها الأمنية تستبعد استخدام أسلحة الدمار الشامل. كما أن تركيا طرف في كل الصكوك الدولية بشأن عدم الانتشار ونظم مراقبة الصادرات، وتؤيد اكتساب تلك الصكوك والنظم صفة الشمولية العالمية. كما أنها ملتزمة بتنفيذ الأعمدة الثلاثة المتداعمة - نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وهي تعمل على تطوير برنامجها النووي الخاص بها وتعتقد بأن الدول الممثلة للتراماتما الدولية ينبغي أن تستفيد من هذه الطاقة. وينبغي ألا تعرقل تدابير عدم الانتشار التعاون في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى تركيا التي تحتاج إلى الطاقة النووية لتلبية طلباتها المتنامية من الطاقة.

٣١ - وتحدث عن المناخ السائد الذي أعقب مؤتمر الأطراف الاستعراضي عام ٢٠١٠ وقال إنه كان إيجابيا مع اعتماد خطة العمل وبدء نفاذ المعاهدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تدابير متابعة خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) والتقدم المحرز في تأمين المواد المشعة عن طريق عملية مؤتمر القمة المعني بالسلامة النووية. غير أن عام ٢٠١٣ هو عام تحديات. ذلك أن الانتشار يمثل تهديدا وإيجاد توازن بين نزع السلاح

شرق آسيا بدون تقديم تحفظات عليه، وهي تؤيد إنشاء مناطق مماثلة في أماكن أخرى من العالم. كما أنها تُعرب عن الأسف لعدم انعقاد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وعن أملها في أن تعمل كل الأطراف المعنية على عقد مؤتمر من هذا القبيل.

٢٧ - وأضافت أن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره هما وجهان لعملة واحدة. وفي هذا الصدد تدعو حكومة بلدها الدول الأطراف إلى أن تُبرم كذلك اتفاق ضمانات شاملا مع بروتوكول إضافي بغية طمأنة المجتمع الدولي إلى أن أنشطتها النووية مقصورة على الاستخدام في الأغراض السلمية. كما أنها تحث الدول على الامتثال للتراماتما الدولية، وتدعو بصورة خاصة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والانضمام إلى المعاهدة. كما تدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى معالجة الشواغل الدولية إزاء برنامجها النووي.

٢٨ - وينبغي لجميع الدول أن تكافح الاتجار غير المشروع بالمواد والتكنولوجيات النووية بغية تعزيز نظام عدم الانتشار. وهذا الأمر يتطلب نهجاً يأخذ في الاعتبار كامل سلسلة الإمدادات لكفالة أن يكون النظام متينا ولا يعرقل التجارة المشروعة. وقد كانت حكومة بلدها أول من بادر، في منطقة جنوب شرق آسيا، إلى وضع نظام لمراقبة الصادرات، وقد اشتركت في المنتديات الدولية لتبادل المعلومات في هذا الشأن، وعملت مع مبادرة عدم الانتشار على تعزيز عدم الانتشار.

٢٩ - وأعلنت دعم حكومة بلدها لحق كل البلدان في استخدام الطاقة والتكنولوجيا النوويتين في الأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، بشرط أن تفي

الانتشار يواجه تحديات. ولذا يدين وفد بلده قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بإجراء تجربة نووية في شباط/فبراير ٢٠١٢ انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، ويدعوها الى الامتناع عن المزيد من الاستفزاز. ومع أن للدول الأطراف الحق في الانسحاب من المعاهدة بموجب مادتها العاشرة، مثلما فعلت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، غير أنه ينبغي لها ألا تنتهك المعاهدة قبل الانسحاب منها. وتتيح الدورة الاستعراضية في عام ٢٠١٥ فرصة للمجتمع الدولي لتناول مسألة إساءة استخدام المادة العاشرة.

٣٦ - وأعرب عن أسف حكومة بلده لعدم انعقاد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط عام ٢٠١٢ ودعا جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى تيسير عقد مثل ذلك المؤتمر. وقال إن المادة السادسة من المعاهدة تشكل أساسا جيدا لإرساء سيادة القانون في مجال نزع السلاح. ويحتاج القضاء على الأسلحة النووية، بدون تعريض الأمن للخطر، إلى قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالترسانات النووية وإلى المزيد من الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٣٧ - وأضاف أن وفد بلده يلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة ويرحب بالعمل الجاري على عقد اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لحفض عدد الأسلحة غير المشمولة بعد باتفاق. ويأسف الوفد لإخفاق مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمل له، مما يعرقل تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. وأعلن أنه ينبغي، ريثما يتم التفاوض على معاهدة بشأن وقف إمداد المواد الانشطارية، أن تُعلن الدول وقفا اختياريًا لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة. وطلب إلى الدول العاملة بموجب المرفق ٢ المتبقية، التصديق على معاهدة الوقف الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية ليتسنى بدء نفاذها.

وعدم الانتشار سيُثبت أنه صعب المنال. وينبغي تعزيز آلية المعاهدة وإعادة تنشيطها.

٣٢ - وأضاف أن وفد بلده يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تخفض مخزونها من تلك الأسلحة على نحو لا رجعة فيه ووفقا للمادة السادسة، وإزالة تلك الأسلحة من مبادئها العسكرية والانضمام إلى المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من مثل هذه الأسلحة. وأعرب عن أسف حكومة بلده إزاء عدم عقد مؤتمر بشأن إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط عام ٢٠١٢ وعن أملها في أن يتسنى عقده في أقرب موعد ممكن.

٣٣ - ولكي تصبح المعاهدة مستدامة ينبغي أن تصدقها كل الدول، كما ينبغي أن يُعزز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تُزاد القيود على الصادرات النووية؛ وينبغي أن يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية في وقت مبكر؛ وأن تُستأنف المفاوضات بشأن موعد لوقف الإمداد بالمواد الانشطارية، وأن تحل الشواغل المتعلقة بعدم الانتشار بالطرق الدبلوماسية. كما ينبغي أن يُستأنف عمل مؤتمر نزع السلاح وأن يقوم المؤتمر باعتماد برنامج عمل له.

٣٤ - وذكر أن على المجتمع الدولي أن يرصد خطر حيابة جماعات إرهابية لأسلحة الدمار الشامل وينبغي له أن يزيد التوعية للآثار الإنسانية المترتبة على تفجير سلاح نووي. واحتتم بيانه بالقول إنه ينبغي أن تعمل الدول على قيام تعاون وحوار فيما بينها من أجل مستقبل أفضل. وسوف يتحقق السلم والأمن الدوليان عن طريق وجود رؤيا وتعاضد مشتركين، لا عن طريق الرادع النووي.

٣٥ - السيد سيلينتال (إستونيا): قال إنه بالرغم من أن معاهدة تجارة الأسلحة المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٣ قد زادت الثقة في العمل المتعدد الأطراف، فإن نظام عدم

بنسبة النصف خلال السنوات العشرين الماضية، وممارسات الشفافية بشأن عدد رؤوسها النووية، وقامت بصورة انفرادية بتفكيك موضع تجارها ومرافقها لإنتاج المواد الانشطارية، بشكل تام ولا رجعة فيه. كما أنها حضرت الاجتماعات رفيعة المستوى مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بغية تعزيز الثقة، وتنسيق المصطلحات النووية، وزيادة التحقق والشفافية والإبلاغ.

٤٢ - وذكر أن حكومة بلده طرف في البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدة إعلان جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة راراتنغا) ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) ومعاهدة المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية (معاهدة بليندابا) كما أنها وقّعت إعلانات موازية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ تعترف بالحالة الخالية من الأسلحة النووية لمنغوليا، وتُعرب عن أملها في أن يتم بأسرع وقت ممكن التوقيع على معاهدة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (معاهدة سيمييالاتنسيك).

٤٣ - وفي محاولة من حكومة بلده لتحقيق إحراز تقدم في الحلبة الدولية بشأن معاهدة لإعلان موعد لوقف إنتاج المواد الانشطارية، قامت بتأييد قرار الجمعية العامة ٦٧/٥٣، وسوف تساهم في تقرير الأمين العام عن المسألة وتطلب من جميع الدول الأطراف أن تحذو حذوها.

٤٤ - وأضاف أن جميع الدول الممتثلة بصورة تامة للالتزامات الدولية والتي تؤدي أنشطتها النووية بنوايا حسنة للأغراض المدنية ينبغي أن تكون قادرة على الاستفادة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. على أنه في أعقاب حادثة فوكوشيما أصبح الأمر يتطلب مزيداً من اليقظة. وحكومة بلده ملتزمة بالتنمية المأمونة والسليمة بيئياً للطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض المدنية. وينبغي تنفيذ

٣٨ - واختتم بيانه بالإعراب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم المحرز في مراقبة الصادرات الأمر الذي يكفل ألا يسهم الاتجار بالمواد النووية المقصودة للأغراض السلمية في الانتشار. وحث الدول على استخدام المبادئ التوجيهية المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف في وضع قيودها الوطنية على الصادرات.

٣٩ - السيد سيمون - ميشيل (فرنسا): قال إن حكومة بلده تولي الأولوية لكفالة تدعيم المعاهدة عن طريق تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠. وذكر أن جمهورية إيران الإسلامية ماضية في خرق قرارات مجلس الأمن ومجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولم تقم بمتابعة المقترحات المقدمة من المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والصين، والحادثات المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٣ في ألماني بكازاخستان. وذكر أن على جمهورية إيران الإسلامية أن تتخذ خطوات ملموسة لكفالة حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية.

٤٠ - وأضاف أن القذيفة بعيدة المدى التي أطلقتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والتجربة النووية التي أجرتها في شباط/فبراير ٢٠١٣، والتهديدات التي أطلقتها ذلك البلد ضد جمهورية كوريا واليابان والولايات المتحدة غير مقبولة. وينبغي أن يظل المجتمع الدولي يقظاً وأن يواصل ممارسة الضغط على ذلك البلد. وقال إن حكومة بلده تدعو الجمهورية العربية السورية إلى ممارسة الشفافية بشأن أنشطتها النووية الماضية أو الراهنة.

٤١ - وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، أعلن أن فرنسا سوف تواصل الوفاء بمسؤولياتها بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية. وقد قامت في عام ٢٠١٢ بخفض العنصر المحمول جواً من رادعها بنسبة الثلث وخفضت ترساناتها

٤٨ - وأعلنت التزام حكومة بلدها بنظام الضمانات واعتقادها بأن على الدول الأطراف واجب الوفاء بالتزاماتها بموجب ذلك النظام وكذلك معالجة كل مسائل الامتثال للضمانات حيثما تنشأ تلك المسائل. ودعت الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لحل شواغل المجتمع الدولي إزاء عدم امتثالهما للتزاماتهما المتعلقة بالضمانات.

٤٩ - وذكرت أن الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يحمل معه الالتزام بضمان السلامة والأمن. واختتمت بالقول إن دعم حكومة بلدها لعملية مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي ولعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعكس التزامها بهذا المبدأ.

٥٠ - السيد كيتانو (اليابان): قال إن الصفة العاجلة التي يتسم بها عمل اللجنة قد أكدتها التجربة النووية التي أجرتها في شباط/فبراير ٢٠١٣ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية رغم النداءات الدولية الموجهة إليها بالامتناع عن الاستفزاز، مقوضاً بذلك السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبغية التصدي لمثل هذه التحديات، ينبغي تنفيذ الأعمدة الثلاثة للمعاهدة على نحو متوازن. ولذلك ترحب حكومة بلده بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٩ (٢٠١٣) الذي شدد العقوبات على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

٥١ - وتعمل حكومة بلده أيضاً، في إطار مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، على خفض الخطر النووي والحفاظ على الزخم السياسي وعلى دفع نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي تأمل في أن يجري عما قريب انعقاد مؤتمر لإعلان منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٥٢ - ولكون اليابان البلد الوحيد الذي تعرّض لهجوم بأسلحة نووية، فقد ساهم بنشاط في المؤتمر المعني بالآثار

خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن السلامة النووية، كما ينبغي أن تُعزز الأطر الدولية للشفافية واستعراض الأنداد، ولتحسين آليات الاستجابة السريعة للحوادث، ولتوسيع المسؤولية المدنية الدولية عن المجال النووي.

٤٥ - ثم أعلن أن حكومة بلده تظل ملتزمة بعملية مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي وأنها صدقت مؤخراً على التعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. واختتم بيانه بحث الدول الأطراف على بذل كل الجهود لكفالة انعقاد مؤتمر بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أقرب موعد ممكن.

٤٦ - السيدة هيغي (نيوزيلندا): قالت إن الأعمدة الثلاثة للمعاهدة - نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية - ينبغي أن تنفذ على نحو متوازن وشفاف. ويتطلب الأمر مزيداً من العمل للوفاء بوعود التعهدات المقدمة في عام ٢٠١٠ وخاصة تلك الواردة في إطار العمل ٥ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وقد أتاح المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقود في أوسلو عام ٢٠١٢، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بنزع السلاح النووي للمجتمع الدولي أن يُحرز تقدماً صوب تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٤٧ - وأضافت أن حكومة بلدها ملتزمة بالمعاهدة ومؤتمرات استعراضها وهي تأسف لعدم انعقاد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط عام ٢٠١٢ وتأمل في أن يُعقد المؤتمر في وقت قريب. وأعلنت أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار متشابكان في ترابطهما ومتعاقدان.

في المؤتمرات الاستعراضية الماضية مما يقوّض إلى درجة خطيرة نظام المعاهدة.

٥٥ - وفيما عدا مكاسب متواضعة في خفض عدد الأسلحة النووية الموزعة بصورة استراتيجية في سياق معاهدة ستارت الجديدة، لم يُحرز تقدم يُذكر في مجال نزع السلاح النووي منذ عام ٢٠١٠. ويؤكد تطوير فئات جديدة من الأسلحة النووية وشبكات إيصالها استمرار رغبة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في الاحتفاظ بهذه الأسلحة إلى أجل غير مسمى، مما يتنافى مع واجباتها القانونية والتزاماتها السياسية. وقد أدى استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية إلى تزايد انعدام الأمن في صفوف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولذلك فإن توفير تأكيدات أمنية ملزمة قانونياً وفعالة هو عامل رئيسي في المعاهدة.

٥٦ - وأضاف أنه يقع على الدول الأطراف التزام بإبرام اتفاقات ضمانات وفقاً لما تتطلبه المعاهدة. كما أن بروتوكولات إضافية ملحقّة باتفاقات الضمانات بين الدول والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي صكوك لا غنى عنها لتمكين الوكالة من توفير تأكيدات تتسم بالمصداقية بخصوص انعدام وجود مواد وأنشطة نووية غير مُعلنة. ومما يدعو إلى التفاؤل أن دولاً إضافية قد أبرمت اتفاقات ضمانات شاملة مع بروتوكولات إضافية ملحقّة بها.

٥٧ - وتدين حكومة بلده بشدة أحدث تجربة نووية أجرتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وتدعو ذلك البلد إلى أن يفكك كل أسلحته النووية ويعود إلى الانضمام إلى الاتفاقية دون إبطاء، وأن يُخضع كل منشآته النووية للتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن يساعد في تعزيز الثقة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي الشاملين. كما تدعو حكومة بلده إلى إيجاد حل سلمي

الإنسانية للأسلحة النووية. وتواصل اليابان تعزيز التثقيف بشأن عواقب تلك الهجمات، بما في ذلك عن طريق برنامجها المعنون "رسائل خاصة لعالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية" الذي يتيح للناجين من الهجومين النوويين عام ١٩٤٥ على هيروشيما وناغازاكي أن يتحدثوا إلى جماهير دولية عن خبراتهم. ويتمكن الشباب أيضاً من مشاركة تلك الجماهير في معرفتهم بآثار الهجمات النووية وآرائهم بشأن إزالة تلك الأسلحة عن طريق برنامج "رسائل الشباب إلى عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية".

٥٣ - وتابع قائلاً إن التدابير الواردة في خطة عمل عام ٢٠١٠ المتصلة بمعاهدة الحظر الكامل العام على تجارب الأسلحة النووية، وعقد معاهدة لتحديد موعد لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإجراء تخفيضات أخرى في الترسانات النووية ينبغي أن تُنفذ من أجل خفض خطر هجوم نووي وما يترتب عليه من آثار إنسانية. أما حق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية فيتوقف على وفائها بالتزاماتها بعدم الانتشار، وكفالة أمن وسلامة المواد النووية. ولذلك، فإن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن يُعزز عن طريق اعتماد اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية ملحقّة بها.

٥٤ - السيد مينتي (جنوب أفريقيا): قال إن استمرار الاحتفاظ بالأسلحة النووية يعمل كحفّاز لمزيد من الانتشار. ورغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ الذي أنعش الأمل في تحقيق الأهداف العامة للاتفاقية، لا تزال هناك بعض الهواجس إزاء تنفيذ الاتفاقات الماضية. ويعتري معظم الدول الأطراف في المعاهدة قلق بالغ إزاء الافتقار إلى الإلحاح والجدية في النهج المتبع إزاء نزع السلاح النووي، وحيال إمكان قيام بعض الدول الأطراف بإعادة تفسير الاتفاقات التي تم التوصل إليها

وترتيبات الاستجابة لديها. وقد درّبت الوكالة خلال عام ٢٠١٢ نحو ألفي (٢٠٠٠) شخص في كل جوانب الأمن النووي، واضطلعت بتسع بعثات لإجراء استعراضات الأنداد وتبرعت بأكثر من ٢٠٠ جهاز كشف للدول.

٦١ - وتابع قائلاً إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدم الدعم إلى أكثر من ١٢٠ بلداً وأنها تعمل عن كثب مع شركاء مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وتركز الوكالة على نحو متزايد على المشاريع متعددة الأقطار التي تتناول المسائل العابرة للحدود. وفي عام ٢٠١٢ استحوذت التطبيقات النووية المتصلة بالأغذية على اهتمام خاص. وتخطط الوكالة لتشديد مركز للتدريب على تشخيص أمراض السرطان وعلاجها، وتعاون مع المؤسسات الدولية المكرسة لحفظ البيئة البحرية مع تحسين إدراك الأخطار التي تتهددها في سياق تصورات مناخية مختلفة.

٦٢ - وأعلن أن سبع دول غير حائزة للأسلحة النووية أبرمت اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة منذ أيار/مايو ٢٠١٠ غير أن ثمة ١٣ دولة غير حائزة للأسلحة النووية من الأطراف في المعاهدة لم تُبرم تلك الاتفاقات بعد. وبلغ إجمالي عدد الدول التي أبرمت بروتوكولات إضافية ١١٩ من بينها ٢١ دولة قامت بإبرامها منذ عام ٢٠١٠. ومع أن ذلك يدعو إلى التفاؤل، إلا أن الوكالة لا تزال تحت جميع الدول إلى اعتماد بروتوكولات إضافية في أقرب موعد ممكن.

٦٣ - ولم تتمكن الوكالة منذ عام ١٩٩٣ من الاضطلاع بكل أنشطة الضمانات اللازمة والمنصوص عليها في اتفاق الضمانات مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ولم تستطع الوكالة، منذ أواخر ٢٠٠٢ أن تنفذ أيًا من تدابير التحقق في ذلك البلد. وفي حالة جمهورية إيران الإسلامية،

للنزاع النووي مع جمهورية إيران الإسلامية وترفض بشدة أي تهديدات بتدخل عسكري.

٥٨ - وعن الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية قال إن له أهمية خاصة بالنسبة إلى أفريقيا نظراً إلى حاجة القارة إلى إمدادات وافية من الطاقة لدفع النمو الاقتصادي المستدام والمعجل فيها. وذكر أن حكومة بلده تعمل على تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين للبلد عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة، وزيادة الحصول على خدمات الطاقة الميسورة، وخفض التلوث، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ. ولذلك فهي تؤيد التنفيذ الكامل للمعاهدة وتؤيد شمولها العالمي في سبيل تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٥٩ - السيد كارل (الوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إنه يوجد في العالم حالياً ٤٣٧ مفاعلاً نووياً تعمل على توليد الطاقة في ٣٠ بلداً. وفي عام ٢٠١٢ وقّرت الطاقة النووية ١٢,٣ في المائة من الكهرباء على نطاق العالم وأن قدرة المحطات النووية على توليد الطاقة الكهربائية في العام ٢٠٣٠ سوف تنمو إلى ما يتراوح بين ٢٣ في المائة و ١٠٠ في المائة، مع حدوث معظم النمو في البلدان التي توجد فيها محطات نووية لتوليد الكهرباء. وأعلن أن المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين التابع للوكالة سيُعقد في الاتحاد الروسي في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٦٠ - وأضاف أن الوكالة واصلت عملها بشأن مشروع مصرف اليورانيوم خفيض الإثراء وأنها اضطلعت ببعثات تقنية في هذا المجال في كازاخستان. كما أنها وسّعت، منذ حادثة فوكوشيما، برنامجها لاستعراضات الأنداد التي تقيّم السلامة التشغيلية للمحطات النووية لتوليد الكهرباء في أي بلد وفعالية أجهزتها التنظيمية، واستعدادها للطوارئ،

٦٧ - السيد اوليانوف (الاتحاد الروسي): قال إن القرار غير المأذون به الذي اتخذته من جانب واحد الجهات الداعية بتأجيل عقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يدعو الى الأسف. ويجب العمل فوراً على تحديد مواعيد جديدة لذلك المؤتمر وتشكيل لجنة تحضيرية له تشترك فيها كل بلدان الشرق الأوسط في المستقبل القريب.

٦٨ - وأعلن أن حكومة بلده قد صدقت على البروتوكولين الأول والثاني لمعاهدة المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية، وتؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا التي يتعين إضفاء الصبغة النهائية على مركزها القانوني في عام ٢٠١٣. كما أن حكومة بلده قد أكملت كل الإجراءات الداخلية للانضمام إلى البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وتعتبره جاهزا للتوقيع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٦٩ - وأضاف أنه يجب تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطريقة أكثر فعالية وكذلك بموضوعية تامة. ومع أن حكومة بلده تؤيد تأييدا كاملا إضفاء الصبغة العالمية على الانضمام إلى البروتوكولات الإضافية الملحقة باتفاقات الضمانات، إلا أن الانضمام إلى هذه البروتوكولات هو أمر طوعي. أما فيما يتعلق بمحادثة فوكوشيما النووية، فقد اقترحت حكومة بلده عددا من المبادرات لتحسين القواعد القانونية الدولية لكفالة السلامة في مرافق الطاقة النووية. وهذه المقترحات ينبغي أن تُعتمد في أقرب وقت ممكن.

٧٠ - وذكر أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة واصلا خلال عام ٢٠١٢ العمل بنشاط على تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة. وأعلن أن العمل على نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار يجب أن يستمر

تواصل الوكالة التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة ولكنها لا تستطيع، بسبب عدم تلقيها التعاون اللازم، أن توفر التأكيدات ذات المصدقية عن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في ذلك البلد. واختتم بيانه بالقول إن الوكالة خلصت في عام ٢٠١١ إلى أن المبنى الذي دُمر في دير الزور في الجمهورية العربية السورية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ كان على الأرجح مفاعلا نوويا وكان ينبغي أن يُعلن للوكالة.

٦٤ - السيد آدمسون (المملكة المتحدة): قال إن معاهدة عدم الانتشار التي ينبغي أن تكون حجر الأساس في صرح عدم الانتشار الدولي ما زالت تواجه تحديات وضغوطا، بما في ذلك الطموحات النووية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية، وخطر حدوث هجوم نووي إرهابي، وانتشار التكنولوجيا النووية الحساسة. ولذلك ينبغي أن تُعزز المعاهدة عبر أعمدها الثلاثة.

٦٥ - وسوف تتمثل مهمة التحرك قدما في قيام ثقة وتفاهم بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، وهيئة الظروف المفضية إلى مزيد من نزع السلاح النووي، والرد على الانسحاب من المعاهدة وعدم الامتثال لها، وإزالة الحوافز والفرص للانتشار، مع القيام في الوقت ذاته بحماية الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٦٦ - واختتم بيانه بإعلان أن المملكة المتحدة تساهم في نزع السلاح عن طريق عملها في مجال التحقق والشفافية، وأنها ملتزمة بتدعيم شبكة عدم الانتشار ومكافحة البرامج المثيرة للقلق، وتشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ووسط آسيا، والشرق الأوسط، وتنمية الطاقة النووية المأمونة بما يتماشى مع الحقوق المنصوص عليها في المادة الرابعة.

للتصرف لكل الدول الأطراف في تطوير الطاقة النووية للاستخدام في الأغراض السلمية يجري التلاعب في تأويلها لأغراض سياسية. ومما يثير القلق التدابير الأحادية الجانب التي تتخذها بلدان معينة، وكذلك تدخل مجلس الأمن في الشؤون التي هي، وفقا للمعاهدة، من اختصاص الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧٤ - وأعلنت أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تحتاج إلى ضمانات من الدول الحائزة لتلك الأسلحة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. لذلك ينبغي اعتماد صك عالمي شامل يكون غير مشروط وملزما قانونيا بشأن ضمانات لصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. أما الإعلانات الأحادية الجانب والمناطق الخالية من الأسلحة النووية فهي غير كافية وغير مؤكدة وضعيفة قانونيا كوسائل لتحقيق هذه الغاية.

٧٥ - وذكرت أن الجمعية العامة سوف تعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أول اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، عملا بقرار قدمته كوبا وأيدته بلدان حركة عدم الانحياز. واحتتمت بيانها بالإعراب عن الأمل في أن يؤذن ذلك الاجتماع باتخاذ أول خطوة ملموسة إلى الأمام على درب نزع السلاح النووي.

٧٦ - السيد بانغ سن (الصين): قال إن توافق الآراء بشأن منع انتشار الأسلحة النووية يكتسب مزيدا من القوة. غير أن حالة الأمن الدولي مفعمة بشكوك وتهديدات متنامية. وأعلن استعداد الصين للانضمام إلى الدول الأطراف الأخرى في الحفاظ على زخم قوي في العملية الاستعراضية. وقال إنه ينبغي أن تتخلى الدول الحائزة للأسلحة النووية عن مبدأ الردع النووي وأن تتعهد علنا بعدم التماس حيازة دائمة للأسلحة النووية. وتتحمل البلدان التي لديها أضخم الترسانات النووية مسؤولية خاصة وأساسية عن نزع السلاح

بمشاركة تامة من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتتطلب المادة السادسة من كل الدول الأطراف في المعاهدة. وليس من الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها، المشاركة في العملية لتحقيق الشمولية العالمية ونزع السلاح الشامل، وهذه حقيقة يكثر التغاضي عنها.

٧١ - السيدة رودريغيس كامينخا (كوبا): قالت إن الأمر يتطلب صكا دوليا ملزما قانونيا يحظر الأسلحة النووية حظرا كاملا. وفي هذا الخصوص فإن للمادة السادسة من المعاهدة أهمية خاصة لأنها تبين التزام الدول الأطراف باتباع سبيل المفاوضات بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي وبنزع السلاح النووي، وبشأن المساعدة في نزع السلاح العام الكامل. ومن سوء الطالع أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية يفتقر إلى الإرادة السياسية لتنفيذ نتائج مؤتمري الأطراف لاستعراض المعاهدة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ وكذلك خطة العمل المعتمدة في عام ٢٠١٠، وبذلك تعرقل التقدم صوب عقد المؤتمر الدولي لنزع السلاح النووي.

٧٢ - وأضافت أن الدولة النووية الرئيسية، بتطبيقها معيارا مزدوجا، وبعض البلدان الغربية بسكوتها التأمري عن ذلك، تعمل على تفويض هدف نزع السلاح النووي. ذلك أنها في حين تدين بلدانا معينة لانتهاكاتها المفترضة لنظام عدم الانتشار، تعمل على تكديس التكنولوجيا النووية ونقلها لدعم الترسانات النووية للدول التي لم توقع على المعاهدة، في انتهاك سافر للمادة الأولى من المعاهدة.

٧٣ - وأعلنت أن حكومة بلدها، بوصفها مؤيدا قويا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تأسف لعدم انعقاد المؤتمر في عام ٢٠١٢ وتأمل في أن يتم انعقاده في أقرب موعد ممكن. كما أن حكومة بلدها ترى أن المادة الرابعة من المعاهدة التي تنص على الحق غير القابل

يمكن أن تكون له آثار بالغة الخطورة بالنسبة إلى المؤتمر الاستعراضي التالي وإلى المعاهدة ذاتها. وطلب مرة أخرى من الأمين العام وإلى مقدمي القرار بشأن الشرق الأوسط المتخذ عام ١٩٩٥ كذلك، بوصفهم الجهات الميسرة، وإلى بلدان المنطقة، كفالة عقد مؤتمر في هذا الشأن في أقرب موعد ممكن. وأضاف أن استمرار الدول الأطراف في تحدي المعاهدة من شأنه أن يضعفها وأن تكون له آثار على تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويشكل التهديد المتواصل من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشن هجمات نووية على جمهورية كوريا والولايات المتحدة مصدر قلق بالغ.

٨١ - وأعلن أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ما زالت تنتظر توقيع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول معاهدة إعلان جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وتصديقها عليه. كما أن التقدم في مجال نزع السلاح النووي متعثر الآن واحتمالات انتعاشه كئيبة. والدرب الوحيد الشامل والعام المؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية هو إبرام اتفاقية تتناول الأسلحة النووية. وينبغي أن يعقد مؤتمر دولي في المستقبل القريب لتحديد بارامترات إزالة الأسلحة النووية وحظر إنتاجها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها والنص على تدمير تلك الأسلحة في حدود إطار زمني معين.

٨٢ - السيد أرياسينها (سري لانكا): قال إن أعمدة المعاهدة الثلاثة كلها يلزمها اهتمام متساوٍ. وينبغي تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ للوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح المتفق عليها في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي. وهذا يتطلب خطة شفافة ومستدامة ومتسمة بالمصادقية لترع السلاح النووي المتعدد الأطراف. وأعلن في هذا السياق أن سري لانكا ملتزمة ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. كما يجب أن تبدأ في مؤتمر نزع السلاح مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية متعددة

النووي وينبغي أن تواصل إجراء تخفيضات كبيرة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة عنها في ترساناتها النووية. كما ينبغي التخلي عن تطوير شبكات القذائف التسيارية الدفاعية وبذل الجهود لتشجيع عدم تسليح الفضاء الخارجي.

٧٧ - وتابع قائلاً إنه لا بد من معالجة عدم الانتشار النووي على نحو متوازن: إذ ينبغي إدانة المعايير المزدوجة؛ وينبغي تشجيع الانضمام العالمي الشمول لاتفاقيات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية؛ وتحسين نظم مراقبة الصادرات النووية. كما ينبغي ضمان الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتعزيز تدابير الأمن النووي لاتقاء الحوادث، وضمان الاستخدام المأمون للطاقة النووية.

٧٨ - وأعلن أن الصين قد أبطقت قدراتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب لأنها الوطني ولم تنشر أسلحتها النووية في أراضي أجنبية. كما أنها لم تشترك أبداً في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي وتقييد بسياسة عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت وفي ظل أي ظرف. وقد وقعت كل الصكوك القائمة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية وصدقت عليها.

٧٩ - ولا تزال حكومة بلده ملتزمة بالحوار من أجل إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية وهي تعتقد أن المسألة النووية في جمهورية إيران الإسلامية ينبغي أن تُحل عن طريق التفاوض. كما أنها ترحب ببدء نفاذ معاهدة بانكوك ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وتؤيد عقد مؤتمر دولي في وقت مبكر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٨٠ - السيد كباكتولان (الفلبين): قال إن عدم عقد مؤتمر بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

٨٦ - وذكرت أن رومانيا بوصفها بلدا لديه برنامج نووي مدني، أثبتت احترامها لحق كل بلد في الانتفاع باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بشرط الوفاء التام بمتطلبات عدم الانتشار والسلامة والأمن. ثم أعربت عن أسف وفد بلدها لعدم انعقاد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عام ٢٠١٢ ولكنها ستواصل تأييد الأمين العام ومقدمي مشروع القرار والجهة الميسرة في العمل على عقد مؤتمر في أقرب موعد ممكن.

ورُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

الأطراف وقابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة.

٨٣ - وأضاف أن الأنشطة الحديثة في شبه الجزيرة الكورية تنبّه الى ضرورة تحرك الدول قدما نحو الإزالة التامة للترسانات النووية والحظر المطلق عليها. وترحب حكومة بلده بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وفي جنوب المحيط الهادئ، وفي جنوب شرق آسيا، وفي أفريقيا، وتؤيد اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهي ترى أن من الأهمية بمكان عقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع في أقرب موعد ممكن.

٨٤ - ومع أن للدول الأطراف الحق في تنمية وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة إلا أنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلامة النووية والأمن النووي. واحتتم بيانه بالقول إنه ينبغي أن تمثل جميع الدول لأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ينبغي أيضا أن تعزز برنامجها للتعاون التقني لمساعدة الدول الأطراف النامية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٨٥ - السيدة تشيويبانو (رومانيا): قالت إن النتيجة الناجحة لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي حددت اتجاهها إيجابيا للغاية لمستقبل نظام عدم الانتشار. ويعتمد مستقبل المعاهدة على الإرادة السياسية للدول الأطراف لتحقيق التنفيذ الكامل للمعاهدة وشمولها العالمي. وأعلنت أن حكومة بلدها تؤيد كل المبادرات الرامية إلى تيسير عمل مؤتمر نزع السلاح وكذلك البدء المبكر لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرتوكولاتها الإضافية.